التخلي عن دورها ولم ينجح بعض العرب في ضغوطهم لحملها على اعلان وفاتها بنفسها، والقبول بما يريده اعداؤها لها من مصير، فقد بادرت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، للتحرك الميداني لخلق وقائع جديدة في المنطقة عبرالغزو. وسنحاول استعراض الظروف والعوامل بتطوراتها الأخيرة لتبيان أن الأمور لم تكن في تطورها تعمل وفقاً للمشيئة الذاتية لعناصر الصراع في الشرق الأوسط، بل أن تشابك العوامل الموضوعية قاد الى حتمية المواجهة التي وقعت في الصيف المنصرم.

□ **على الصعيد الدولي:** شكل التحول المتزايد في أواخر السبعينات، في ميزان القوى العالمي لصالح قوى التحرر والاشتراكية، المظهر الأبرز على هذا الصعيد؛ فقد استقرت نسبياً الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للدول الاشتراكية، طبعاً مع بعض الاستثناءات، وازدادت صلابة اوضاعها العسكرية ومكانتها السياسية، وبرزت كقوة أساسية في دعم حركات التحرر في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، مما عجل في مسار تدهور النفوذ الاستعماري[1]. ففي القارة الأميركية انتصرت ثورة نيكاراغوا، وتعمقت انتفاضة السلفادور، وفي آسيا أطاحت الثورة الايرانية بأحد اهم الركائز الاستعمارية «الشاهنشاهية»، وانتصرت الثورة الافغانية، وفي أفريقيا تحققت انتصارات جديدة في زيمبابوي وانغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر.

من جهة ثانية، تزايدت الأزمات داخل المعسكر الامبريالي، وبرزت الخلافات بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً في المجالات الاقتصادية، وفي تزاحم وتنافس الاحتكارات على الأسواق، وهيمنة الاحتكارات الأميركية على غيرها في الأسواق العالمية. كما اضطرد انخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعي في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى، وازداد بسرعة هائلة عدد العاطلين عن العمل فبلغ أرقاماً قياسية في عدد من البلدان واستمر التضخم في الغرب، وزادت الاعتمادات في المجال العسكري، وأبرزها الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروع الرئيس الأميركي ريغان لنصب ٥٢٤ صاروخاً من طراز بيرشنغ، وكروز، في أوروبا الغربية، وزادت الضغوط على منظمة اوبيك بهدف افراغها من أية امكانية للمجابهة مع المصالح الغربية كما حصل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وذلك عبر تجميد الأسعار وزيادة الانتاج لاغراق سوق النفط الغربية. هذه العوامل الموضوعية وغيرها كانت وراء تصدير الدول الرأسمالية لأزماتها الى الخارج؛ فبريطانيا، مثلاً، صعدت أزمة جزر المالوين، والولايات المتحدة وسعت رقعة انتشار اساطيلها، ولم توقع اتفاقية «سالت» الثانية، بل عاكست تيار الانفراج الدولي، بالعودة الى سياسة عدائية هجومية تحت شعار «محاربة الشيوعية» كستار للتدخل في مناطق عديدة في العالم، ولحماية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الشعوب، كذلك قامت بدعم الطغمة الحاكمة في غواتيمالا، والقوى الفاشية الحاكمة في السلفادور، والحكم العسكري الباكستاني ونظام سياد بري في الصومال وغيرها...

اما في الشرق الأوسط، فقد برزت عدائية وأطماع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى عموماً ضد المنطقة العربية، وذلك بسبب أهميتها الحيوية الاستراتيجية مستهدفة السيطرة عليها وضمان استمرار التدفق النفطي منها، وانفتاح الأسواق الاقتصادية العربية ذات الطاقات الهائلة أمام المنتجات الغربية، وبقاء الارتباط